

## ناجي سلطانم (شركة فيكتور للتأمين VICTOIRE لبنان)؛



## التأمين عبر المصارف يهدد شركات التأمين

مدير عام شركة فيكتور للتأمين VICTOIRE ناجي سلطانم لاحظ انحساراً في حضور الشركات اللبنانية في بعض الأسواق، وتوقع استمرار المنافسة والمضاربة بالأسعار بين الشركات، وأشار إلى بعض المعوقات في ما يتعلق بالوسطاء، داعياً جمعية شركات الضمان إلى اعتماد طريقة عمل لإشراك الشركات في تغطية مخاطر القطاع العام دعماً لاستمراريتها، لافتاً إلى أن وزارة الإقتصاد ولجنة الرقابة تؤيدان دوراً في الحد من المنافسة، مذكراً بمطالب رفعها تتعلق بتحديث القوانين وتكثيف أعمال الرقابة، كاشفاً عن تركيز الشركة على القيام بإحصاءات دورية لتعديل أسعار بعض المنتجات.

## مضاربة بالأسعار

■ كيف تقوّمون قطاع التأمين في لبنان خلال العام ٢٠١٤؟

– بدأنا نشعر بانحسار حضور شركات التأمين اللبنانية في بعض الدول العربية كالعراق، مصر، سوريا والأردن، مع وجود صعوبة في تقديم خدماتها في تلك الدول نتيجة الأوضاع السياسية والأمنية الصعبة.

وداخلياً تواجه الشركات اللبنانية منافسة حادة مع الشركات الكبرى التي لجأت في الآونة الأخيرة إلى المضاربة بالأسعار. ومن المتوقع استمرار هذا الوضع حتى نهاية ٢٠١٥، بحيث تركز الشركات الكبرى على نهجها التنافسي حفاظاً على موقعها وأرقام بياناتها، وهي مستمرة في اعتماد الأسلوب نفسه.

## تقاسم المخاطر

■ هل لديك أي مطالب ترفعونها لجمعية شركات الضمان في لبنان (ACAL) لتحسين السوق وتطوير صناعة التأمين؟

– تبذل الجمعية جهوداً مضمينة وعلى مستويات عدة لتنظيم القطاع، إلا أننا نواجه بعض المعوقات، منها وجود بعض الوسطاء الذين لا يتمكنون من الحصول على بطاقة مندوبين بسبب عدم حيازتهم الشهادات المطلوبة، برغم مهنتهم وجدارتهم وعملهم في قطاع التأمين لسنوات عدة، وللأسف لم تتوصل لجنة الرقابة على التأمين إلى تسوية أوضاعهم كونها ملزمة بوضع قانون خاص.

يضاف إلى ذلك أن عدداً من شركات التأمين يتقدم سنوياً للمشاركة في مناقصات تغطية عدد من المؤسسات والمصالح الحكومية الكبرى مثل مؤسسة كهرباء لبنان، إدارة حصر التبغ والتنباك (الريجي)، مرفأ بيروت وغيرها،

ويحضرني هنا التوجه إلى جمعية شركات الضمان (ACAL) طالباً اعتماد طريقة عمل مختلفة تجمع عدداً من شركات التأمين اللبنانية عند تقديم مناقصاتها، حيث بإمكان هذه الخطوة المساهمة في دعم استمرارية الشركات وبالتالي الحصول على حصة تأمينية من القطاع العام.

## منافسة بين الشركات والمصارف

■ تكاثرت في الآونة الأخيرة عمليات الاندماج بين شركات تأمين وتكوين كيانات عملاقة، في رأيكم ما مدى نجاح هذه الخطوة في لبنان؟

– نظراً لصغر حجم السوق اللبنانية ليس هناك من عمليات اندماج بين شركتين إنما شراء شركة لأخرى، بعكس ما يجري في الدول الكبرى، حيث تحقق عمليات الدمج نجاحاً لكنها لا تساهم في الحد من المنافسة. وبالنسبة للسوق اللبنانية فإن وزارة الإقتصاد والتجارة ولجنة الرقابة تؤيدان دوراً مهماً في الحد من المنافسة من خلال قوانين التأمين الإلزامي، ولنا تجربة ناجحة في هذا المجال.

وفي رأيي الشخصي، تقليص عدد الشركات لا يحد من معضلة المنافسة، وبالتالي لم تعد تقتصر المنافسة على شركات التأمين بين بعضها البعض، بل أصبحت بين الشركات والمصارف، مع العلم أن العدد الأكبر منها شركات عائلية.

■ ما هي التحديات التي تواجه صناعة التأمين في لبنان؟

– هناك مشكلة أساسية تعانيها الصناعة التأمينية ألا وهي قيام المصارف في لبنان بتقديم خدمات تأمينية، ومحاولة تأدية دور شركات التأمين. صحيح أن المصارف تتعاون مع شركات تأمينية إنما بشكل محصور وفي ظل

غياب ضوابط تحمي كافة الشركات بالتساوي. وباعتقادي في حال استمرت المصارف بتقديم خدمات التأمين سيقضي هذا الأمر على شركات تأمين، خصوصاً وأن قاعدة عملائها أكبر بكثير.

## استقطاب زبائن جدد

■ يشكّل الفرع الصحي الحصة الأكبر من محافظ شركات التأمين. كيف تنظرون إلى هذا الواقع؟

– بلا شك، يعاني التأمين الصحي المنافسة الحادة، مع أنه بقي بمنأى عن مفهوم التأمين عبر المصارف، ومن جهتي أرى أنه من الأفضل عدم تدخل البنوك لتسويق هذا المنتج عبر نوافذ فروعها وحصره فقط بالشركات. بالإضافة إلى ذلك يتوجب على شركات التأمين الاستعانة بخبير اكترواري لمراقبة الفواتير الاستشفائية وطريقة التعامل مع المستشفيات ووضع أسعار مناسبة في ظل ارتفاع الأكلاف الإستشفائية.

■ ما هي آخر المستجدات التي طرأت على أوضاع شركتكم خلال العام ٢٠١٤؟

– نركز في «فيكتور» على القيام بإحصاءات دورية لتعديل أسعار بعض المنتجات من خلال الاستعانة بأكتواريين واختصاصيين، كما نسعى دائماً إلى استقطاب زبائن جدد، مع الإشارة إلى أننا حققنا نمواً ضئيلاً في ظل تفاقم المنافسة والتأخر في تسديد الأقساط نتيجة تردّي الأوضاع الاقتصادية. ■